الأصول الاقتصادية والأسس التربوية والتعليمية والعلاقة بينهما

م.م / مطلك محمد طلاك عيد الرفيعي
مديرية تربية ذي قار

Economic origins, educational foundations, and the relationship between them

Researcher / Motlaq M Talaq
Di-Qare of Education

المستخلص :– منذ وقت مبكر سعت دول العالم إلى الاهتمام بالأسس التربوية ، والتعليمية مثلما اهتمت بالأصول الاقتصادية ، والعمل على مزجهما ، والتوليف بينهما لأنها أدركت حقيقة أهمية الأصول ، والأسس في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعد هدفا محوريا لتطلعات تلك الدول ، كما أدركت أن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها بأحد الجانبين من دون الآخر بعدها كلاً لا يتجزأ ، وقد تضمن البحث عدد من النتائج واشتمل على عدد من التوصيات .

الكلمات المفتاحية :– الأصول الاقتصادية ، الأسس التربوية ، والتعليمية ، التنمية الاقتصادية

Abstract-:

Since early Countries around the world have sought to pay attention to the educational foundation, Just as the economic assets were worked, working on their mix, and the coloring between them because he realized the importance of assets, foundations in achieving economic development that is a target and amidst as the countries of those states, I also realized that economic development could not be achieved on side without the outside of the other side, the research may include a number of results and included a number of recommendations .

Keywords : Economic assets , Educational and educational grounds , Economic development

المقدمـة :

تعمل التربية ، والتعليم ضمن الأطر الاقتصادية بعدهما الأساس الذي تنطلق من خلاله عمليات الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد أحد الموارد التي لا يمكن الاستغناء عنها بأيّ شكل من الأشكال أنها تمثل نقطة الارتكاز ، وحجر الأساس في أيّ عمل استثماري يُراد القيام به ، وبالتالي فلا بد من تربية العناصر البشرية ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تخدم المشاريع التنموية في هذا البلد، أو ذاك .

ومن هنا نجد أنّ العلاقة بين التربية ، والتعليم من جهة ، والاقتصاد من جهة أخرى تمثل علاقة التأثير المتبادل ، فالتطورات التي تشهدها الجوانب الاقتصادية إنّما هي انعكاسٌ للتطورات الحاصلة في الجوانب التربوية ، والتعليمية على حدٍ سواء ، والعكس صحيح .

فالناظر للعالم من حولنا ، وتحديدا العالم المتقدم يجد أنه اتجه نحو تعميق أسس التربية ، والتعليم لدى الأجيال الناشئة لتصبح أكثر قدرة على تحمل مسؤولياتها في التصدي للقضايا الاقتصادية المختلفة .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من أهمية العلاقة القائمة ، والتأثير المتبادل بين الجوانب الاقتصادية ، والجوانب التربوية ، والتعليمية ، والانعكاسات الإيجابية المترتبة بين الجانبين .

مشكلة البحث :-

تتمحور مشكلة البحث حول ضعف العلاقة بين الأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية في أغلب دول العالم الثالث ، والتي أثرت سلبا مستويات التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث : يفترض البحث أن الاهتمام بالتنشئة الصحيحة للأجيال على وفق برامج تربوية ، وتعليمية معدة مسبقا لرفع قدراتهم الفكرية سيُؤدي دوراً كبيرا في تحقيق تطورات اقتصادية ، وطفرات نوعية في مجالات مختلفة .

منهجية البحث : يوضح البحث عبر المنهج الوصفي التحليلي الدور التربوي ، والتعليمي الكبير الذي

يؤديانه في التأثير على الوضع الاقتصادي ، وتطوراته .

على الرغم من أن الأصول الاقتصادية بصفتها المادية كانت تعد الركن الأساسي في أي عملية تنموية إلا أم الحاجة الماسة لأيدي عمل ماهرة ، ومدربة دفعت الكثير من الباحثين ، والمفكرين ، وأرباب العمل إلى التخلي عن فكرة أن الأصول الاقتصادية تمثل الركن الأساسي وعليه فلا بد تصحيح الأبحاث ، والدراسات ، وتضمينها ركنا آخر يمثل الأسس التربوية ، والتعليمية ، وليه فلا بدّ من توضيح ركنا العملية التنموية ، والمتمثلة بالأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية ، والتطرق لبيان تلك العلاقة بينهما .

أولا :- الأصول الاقتصادية ، والأصول بمعناها الاصطلاحي تعني القواعد العامة ، والأصول تعني كذلك أعلى درجات التجريد التي تنطبق على المبادئ العليا كمبدأ تكافؤ الفرص ،

والأصول تعني المصدر الذي ترجع إليه الأشياء بمعنى بداية النشأة وجذورها ، ومرجعيتها التي تعود إليها (كريدي ، 2006 : 1) .

أمّا الأصول من الناحية الاقتصادية فتعني "الكيانات التي تعمل بعدها مختزنات للقيمة ، وتمارس الوحدات المؤسسية بمفردها ، أو بشكل جماعي حقوق الملكية عليها ، ويمكن أن تعود بالنفع الاقتصادي على مالكيها عن طريق الاحتفاظ بها أو استخدامها على مدى فترة من الزمن" (الأمم المتحدة ،2022 : https://www.unescwa.org) .

أما محاسبيا فتعني الموارد المالية بجميع أشكالها ، والتي يمكن تصنيفها إلى أصول اقتصادية متداولة ، وهي أصول اقتصادية قصيرة الأجل يتم من خلالها تسهيل ، وتيسير التعاملات الاقتصادية ، والمبادلات التجارية ، ويمكن استخدامها للوفاء بالالتزامات المتداولة أي المستحقة على الفور ، أو خلال الدورة التشغيلية مثل السيولة النقدية ، أو ما يقوم مقامها من صكوك ، وكمبيالات قابلة للتحويل بصورة مباشرة ، والحوالات المصرفية ، وأدوات الدفع الإلكتروني ، والودائع المصرفية ، والديون تحت الطلب ، وهناك أصول اقتصادية ثابتة تشكل الجزء الآخر من الأصول الاقتصادية ، وهي أصول طويلة الأجل غير قابلة للبيع ، وتنقسم إلى قسمين أصول اقتصادية ملموسة ، والتي يُفترض أن يكون لها عمر افتراضي ، وتتمثل بالآلات ، والمكائن ، والمعدّات ، والمباني ، والأراضي ، ووسائط النقل ، وهناك أصول اقتصادية ثابتة غير ملموسة ، وتتمثل بالأصول غير المادية كبراءات الاختراع ، وحقوق النشر ، والتأليف ، والعلامات التجارية ، والامتيازات ، والتراخيص (فريق عمل دفترة ، 2023 : 9-7) .

وهذه الأصول تشكل مع الأسس التي سنأتي على ذكـرها حجر الأساس في كل عملية اقتصادية تقود المجتمعات نحو التطور ، والتقدم تحقيقاً للتنمية الاقتصادية ، ويوضح الشكل الآتي الأصول الاقتصادية بأشكالها المتنوعة .

الشكل (1) تصنيف الأصول الاقتصادية

عمل الباحث

تشكل الأصول الاقتصادية بشقيها الثابتة ، والمتداولة – رأس المال ـ عنصرا أساسيا في مجال إدارة الأعمال ، والتحكم بالأنشطة الحالية ، والمستقبلية التي تستهدف بناء اقتصادٍ قـويٍ ، ومتينٍ يلبي احتياجات أفراد المجتمع ، وتطلعاته ، ومن هنا تبرز أهمية الأصول الاقتصادية ، والتي يمكن اجمالها بالآتي (فريق عمل دفترة ، 2022 : 10-18)

- أهميتها في زيادة الإنتاجية ، ومضاعفتها ، وتحسين نوعيتها لقدرتها على توفير الآلات ، والمعدات التي تواكب التطورات التكنولوجية في أنظمة الإنتاج .
- تعد الأصول الاقتصادية جوهر عملية التنمية الاقتصادية بسبب دورها الاستراتيجي ، والفاعل في تطوير البنى التحتية التي تسهم في احداث تنمية شاملة تعزز المكانة المركزية للفرد ، والمجتمع .
- خلق المزيد من فرص العمل التي تواكب المعدلات المرتفعة من النمو السكاني من خلال زيادة المشروعات الاقتصادية المختلفة .
- الحفاظ على الأمن القومي من خلال بناء قوة اقتصادية قادرة على خلق قوى التوازن المستويين الاقليمي ، والعالمي .

ثانيا :- الأسس التربوية ، والتعليمية ، فالأسس تعني قاعدة البناء ، والأساس الذي يكون نقطة الارتكاز ، والانطلاق أما الأسس التربوية فتعني نقطة الانطلاق التي تقود المجتمع نحو تحقيق عوامل التواصل بين أفراده ، وتحديد اتجاهاتهم السلوكية ، وتهيئة أوضاعهم العقلية ، والنفسية ، وتعد حصيلة الفترات التاريخية التي مرت بها المجتمعات ، والتي كان لها أثرا في تفسير ، وحل المشكلات التي تعيشها ، فضلا عن رسم الأهداف ، وتخطيط المناهج التربوية ، وهي عملية تكاملية لا تقتصر على الفرد فحسب بل تتعداه لتشمل المجتمع ككل ، وتختلف الأسس التربوية باختلاف الزمان ، والمكان لارتباطها بسلوكيات الأفراد ، والمجتمعات كما أنها عملية مستمرة لا تتوقف ، وقد ركزت الأسس التربوية على أربع فلسفات ، وهي على النحو الآتي (خلف ، 2020 : 10)

- الفلسفة الواقعية ، وهي الفلسفة التي ركزت على العمل التربوي المرتبط بالمجتمع الخارجي ، والبيئة المحيطة به .
- الفلسفة الطبيعية ، وتنظر هذه الفلسفة إلى طبيعة الأفراد ، ومراقبة ميولهم ، ودوافعهم بالخبرة ، والاحتكاك دون تدخل مباشر .
- الفلسفة المثالية ، وتشير إلى غاية الأسس التربوية المتمثلة بسمو الأخلاق ، والكمال الروحي .
- الفلسفة العملية المعتمدة على التجارب التي تمكن الأفراد من مواجهة مشكلات الحياة .

ومن هنا تبرز أهمية الأسس التربوية في بناء شخصية الأفراد ، والمجتمعات من خلال النقاط الآتية (شريف ، 2017 : 25-32) :-

- تعد وسيلة اتصال ، وتنمية للأفراد ، والمجتمعات من خلال تأكيد المشاركة بالمفاهيم ، والتشابه في المشاعر ، وتوحيد المواقف .
- العمل على استمرار ثقافة المجتمع ، وتجديدها ، ونقل التراث الثقافي من جيل لآخر لديمومة استمراره في تحقيق أهدافه .
- تعد الأساس في تكوين الاتجاهات السلوكية لأفراد المجتمع ، والتي تعكس تكوين شخصياتهم ، واتجاهاتهم العقلية ، والعاطفية التي تظهر في نشاطهم ، وتفاعلهم مع البيئة التي يعيشون فيها .
- أهميتها في تحقيق النمو الشامل ، واكتساب الخبرات التي تسهم في تكوين العادات الإيجابية التي تحقق سرعة التكيف ، والاندماج في الحياة .
- العمل على تذويب الفوارق الطبقية بين أفـراد المجتمع ، وخلق ثقافـة التعاون ، وحسن التفاهم بين مختلف الفئات .

أما فيما يخص الأسس التعليمية فإنّها تعني القاعدة التي تهيئ المجتمعات نحو الوسائل المساعدة للوصول لحالة التطور ، والابتكار ، وتعزيز التراكم المعرفي ، وبالتالي تبرز أهمية الارتكاز على الأسس التعلمية من خلال تحقيق التطور ، وتشكيل المستقبل على وفق ما تشهده الساحة الاقليمية ، والعالمية ، ومواكبة التطورات التكنولوجية ، والتقنية ، وخلق قوة بشرية مدربة ، وماهرة تكون مصدرا للابتكار ، والتجديد ، والقدرة على الإبداع ، والإنتاج المتقن ، وهو ما يدفع إلى بناء دولة عصرية في ظل السباق الدائر بين دول العالم .

وعليه فإنّ الأسس التربوية ، والتعليمية تعني القاعدة التي تُبنى عليها تطبيقات تربوية ، وتعليمية سليمة تُزود المجتمع بمجموعة من النظريات ، والحقائق ، والقوانين بما يحقق الغاية المرجوة منهما .

فاعتماد الأسس التربوية تهدف إلى غرس القيم ، والمبادئ لدى أفراد المجتمع كما ، وتهدف إلى تغيير سلوكيات الأفراد ، فيما يقود اعتماد الأسس التعليمية ، وترسيخها إلى تطور المجتمعات ، وجعلها أكثر قدرة على الابداع ، والتطور ، والانخراط في مجالات إنتاجية مختلفة ، وبالتالي فإنّ الأسس التربوية ، والتعليمية تعملان على "ربط علاقات الإنسان ببيئته الخارجية ، وقابلياته النفسية ، والفكرية ، وتؤديان دوراً أساسياً في زيادة مهاراته المعرفية ، والذّاتية ، وتعكسان الواقع العملي ، والتطبيقي ، والنتائج التجريبية المتحققة" (الحيارى ، 2015 : 11) .

فضلاً عن ذلك فإنّ الأسس التربوية ، والتعليمية تهدفان إلى إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاجتماعي بعدهما الأداة التي تعمل على تشكيل الأفراد ، والتأثير فيهم ، وتعد تلك التغييرات تغييرات إيجابية تتمثل بالآتي (علي ، 2012 : 9–12) .

- بناء الرؤية الفكرية الدافعة للتغيير ، والتقدم في المجتمع .
- إكساب الأفراد القيم ، والاتجاهات التي تسهم في احداث التغيير ، وتقبل نتائجه .
- تنمية المواهب ، والقدرات الذاتية لأفراد المجتمع .
- تعلم طرائق التفكير الفعال في ظل التعقيدات ، والتحديات التي تفرضها تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات .

وإذا ما تم دمج الأصول الاقتصادية بعدها ممارسات ، وتعبيرات مادية مرتبطة بإنتاج الموارد المحدودة ، واستعمالاتها المتعددة ، وإدارتها مع الأسس التربوية ، والتعليمية بعدهما ممارسات بشرية مترابطة فإن المجتمعات ستحقق تنمية اقتصادية حقيقية ، فالأصول الاقتصادية إذا ما عملت بمعزل عن الأسس التربوية ، والتعليمية فإنّ ذلك سيؤدي إلى انحراف مسيرة التنمية الاقتصادية ، وهو ما ينطبق على الاهتمام بالأسس التربوية ، والتعليمية من دون الاعتماد على الأصول الاقتصادية فإنّ ذلك سيؤدي إلى نفس النتائج المنقوصة العاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية .

فالأصول الاقتصادية التي تمثل الجوانب المالية بأشكالها المتنوعة ، والتي تمثل جوانب مهمة في أي عملية استثمارية إلى جانب الأسس التربوية التي تمثل الجوانب السلوكية ، والمبدئية لدى أفراد المجتمع ، فضلاً عن الأسس التعليمة التي تمثل الجوانب القادرة على رفع القدرات الفكرية ، والذهنية للأفراد ، والجماعات سيؤدي مزجها إلى خلق جيلٍ قادرٍ على امتلاك زمام المبادرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، واللّحاق بركب الدول المتقدمة ، أو ما يطلق عليه بجيل الاقتصاديين الفاعلين .

وعند النظر إلى استراتيجيات الدول نجد أنّ أكثرها تطوراً هي الدول التي نجحت في مزج الأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية بصورة مثالية مثل اليابان ، وسنغافورة فعلى سبيل المثال خرجت اليابان منهكة من حربٍ مدمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنها تسلحت بالعلم ، والمعرفة ، واستعانت بكميات محدودة من الاحتياطيات النقدية التي بلغت (567) مليون دولار بعد توقيع معاهدة فرانسيسكو للسلام مع الولايات المتحدة الأمريكية وحصولها على الاستقلال السياسي جعل من اليابان دولة محورية تنافس أكبر دول العالم على مختلف الأصعدة ، والمستويات لاسيما المستوى الاقتصادي (أونو ، 2004 : 210) .

أما بالنسبة لسنغافورة فقد خرجت من الاحتلال الياباني ، وسيطرة القوات البريطانية ، وانفصلت عن الاتحاد الماليزي فالسنوات "التي أعقبت عام 1965 كانت فترة محمومة ، ومترعة بالقلق ، والمخاوف ، وواجهتنا صعوبات هائلة ، واستحالت أمام سنغافورة فرص البقاء ، وهي تكافح للوقوف على أقدامها من جديد" (يو ، 2007 : 28) .

إلاّ أنّ ذلك لم يكن عائقاً أمام استراتيجيات النهوض ، وتحقيق التنمية الاقتصادية فقد أسست قواعد رصينة للتربية ، والتعليم ، واستعانت بالشركات المتعددة الجنسيات لضمان التدفقات المالية للشروع في مجالات تنموية متعددة لا سيما الاقتصادية منها .

فضلاً عن ذلك تجربة الصين وماليزيا اللّتان استطاعتا ، ومن خلال عمليات الاستثمار الاجتماعي ، وخصوصاً في الجوانب التربوية ، والتعليمية إلى جانب الإمكانات المالية ، من إرساء دعائم النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتي قادت بدورها إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، وهو نتاج لعمليات المزج ما بين الأصول الاقتصادية بقسميها الثابتة ، والمتداولة ، والأسس التربوية ، والتعليمية التي تستهدف تنمية العنصر البشري ، ورفع كفاءته ، ومهارته (جحيلة ، رفيقة ، 2009 : 9) .

ومن خلال ما تم ذكره آنفا نجد أن العالم يسعى إلى تطبيق أسس جوهرية في تأسيس التنمية الشاملة بشكلٍ عام ، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص للنهوض بالواقع الاقتصادي ، ومواكبة التطورات التكنولوجية ، والتقنية ، وبناء قوة اقتصادية قادرة على مواجهة المشكلات ، والتحديات ، وهي كالآتي (جحيلة ، ورفيقة ، 2009 : 8) :-

- الثروة لوحدها لا تعني التنمية ، ولا تفي بمتطلباتها لذا يجب تعبئة الطاقات البشرية للنهوض بالمجتمع .
- الاهتمام بتوجيه الرعاية التربوية ، والتعليمية للسكان ، وتطوير مهاراتهم ، وقدراتهم الفكرية ، والذهنية ليكونوا أكثر قدرة على مسايرة التنمية .
- التنمية الاقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري ، وتنموي يتناسب مع حاجة البلد ، وتطلعاته نحو بناء اقتصاد قوي يلبي الاحتياجات المتنوعة .
- تنمية الطاقات البشرية من خلال تعميق الأسس التربوية ، والتعليمية أولاً ، ومن ثم العمل على انشاء المصانع ، والمعامل الإنتاجية كافة .

فامتلاك الأصول الاقتصادية بحد ذاتها لا تحقق التنمية إن لم يصاحبها غرس للقيم ، والمفاهيم التربوية القادرة على تغيير سلوكيات الأفراد ، والمجتمعات ، فضلاً عن الأسس التعليمية التي تدفع الأفراد نحو الابداع ، والابتكار ، وبالتالي فإن وجهة النظرة الاقتصادية السائدة ترى أنّ

العمل على رفع كفاءة الطاقات البشرية من خلال الأسس التربوية ، والتعليمية تقضي بتقويم السلوك ، والتوجه العقلاني ، وتنمية القدرات ، والدفع نحو الانخراط في العمليات الاستثمارية المختلفة ، وتعزيز المكانة الاقتصادية للبلد كونهما يشكلان "أحد الأدوات الفعالة في مجالات التنمية الاقتصادية ، ويرتبط بها ارتباطاً وثيقا يجعلها متغيراً تابعا" (الفاروق ، 2016 : 20) .

والشكل الافتراضي الآتي سيوضح العلاقة القائمة بين تلك الجوانب مع امكانية تغيير النسب الممزوجة من دولة إلى أخرى بحسب امكاناتها المادية ، وقدراتها الذّاتية .

شكل (2) الأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية والتعليمية

الشكل من عمل الباحث

يتضح من خلال الشكل (2) أن اعتماد نسب افتراضية ، ومزجها مع بعضها البعض سيقود إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية على وفق المعطيات على أرض الواقع ، وإن تخلّف أحد هذه الجوانب سيخلق نتائج عكسية ، وإنّ المتتبع لأحوال الدول التي حققت طفرات نوعية في مختلف مجالات التنمية لا سيما الاقتصادية نجد أنها نجحت في مزج تلك العناصر ، وبالتالي فإنّ النسب المتحققة من النجاحات التنموية إنّما هي انعكاس لنجاحها في عمليات المزج بين الأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية .

وجاء اختيار هذه النسب من منطلق الواقع الذي تعيشه المجتمعات بشكلٍ عام ، فدول الخليج العربي هي دول نفطية ، وتمتلك رؤوس أموال كبيرةٌ جداً لكنها لم تحقق تنمية حقيقية إلاّ بعد الاهتمام بالجوانب التربوية ، والتعليمية ، وتغليبها على الجوانب المادية في كثير من الأحيان الأمر الذي مهّد للتطور ، والتقدم ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

تناول المبحث الأول الإطار النظري للأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية ، وسيتم في هذا المبحث عرضٌ للعلاقة التفاعلية ، والتأثيرات المتبادلة بينهما ، فقد أطبقت الدراسات منذ وقت مبكر على العلاقة القائمة بين الأصول الاقتصادية ، وبين الأسس التربوية ، والتعليمية ، وبالتالي فإن هذه العلاقة قادت إلى ما يعرف بالتنمية الاقتصادية من خلال ما يراه الباحثون ، والمفكرون من أنّ عمليات المزج بين الأصول ، والأسس ينتج عنه ما يسمى باقتصاد المعرفة الذي يهدف إلى "إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي

، وتنظيمه لمواجهة التحديات ، والمصدر الأهم في صناعة المستقبل ، وليس اقتصاداً تقليديا" (الشمري ، 2000 : 72) .

وبذلك لم تعد هذه العلاقة مستغربة عن مسارات التنمية الاقتصادية بعد أن كانت تركز بالدرجة الأساس على الأصول الاقتصادية من دون أدنى اعتبارٍ للأسس التربوية ، والتعليمية ، وبذلك فهو تأكيد على العلاقة الوثيقة بين الأصول الاقتصادية ، وبين الأسس التربوية ، والتعليمية التي لم تعد مجرد خدمات تقدم لأفراد المجتمع بقدر ما يُنظر إليها على أنها الأسس الداعمة للتنمية الاقتصادية بصورةٍ أساسية ، وأنهما أصبحا كلاً لا يتجزأ ، ورقما صعبا لا تخلو منه أيّ عملية من عمليات التنمية الاقتصادية .

وقد أكدت العديد من النظريات الاقتصادية على أهمية الجوانب الاقتصادية ممثلة بالأصول الثابتة ، والمتداولة ، وكذلك على أهمية الجوانب الاجتماعية من خلال الأسس التربوية ، والتعليمية ، وهي على النحو الآتي (باكو ، حاج ، 2020 : 9–10)

- النظرية الكلاسيكية ، والتي اهتمت بعنصـــري رأس المال ، والسكان كعناصر اقتصادية تساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية من خـلال تأكيدها على الأبعاد الاقتصادية ، والاجتماعية ممثلةً بالأسس التربوية ، والتعليمية .
- النظرية الماركسية التي أكدت على أنّ العنصر البشري الذي اكتسب مزاياه التربوية ، والتعليمية يحتل مكان الصدارة في الفكر الماركسي لقدرته على تفسير مختلف الظواهر .
- النظرية الكينزية تشير إلى أن زيادة حجم التشغيل للأيدي العاملة الماهرة ، والمدربة سيزيد من حجم النشاط الاقتصادي ، وتعزيز التنمية الاقتصادية .

فالتنمية بشكل عام هي "عملية شاملة تتكامل فيها جميع أوجه النشاط الاجتماعي ، والاقتصادي ، ولا يمكن الفصل بين أجزائها" وقد دلت الأبحاث ، والدراسات على أن المدخل الاقتصادي المتمثل بوجود الأصول المتداولة ، والثابتة لتحقيق التنمية الاقتصادية لا يُعدُّ المدخل الصحيح ، وإنما لا بد من اقترانه بطاقات بشرية قد تم تأهيلها عبر بوابتي الأسس التربوية ، والتعليمية ، وجعلها طاقات ماهرة ، ومدربة ، وذات سلوك تنموي قادر
إدارة عجلة التمية الاقتصادية (سلمان ، 2011 : 44) .

ولعل من أبرز المجالات القائمة بين الأصول ، والأسس نتيجة التفاعل المستمر ، والمتبادل بينهما هو الآتي (عامر ، 2008 : 44) :-

- العوائد التربوية ، والتعليمية ، والجوانب المتعلقة بهما .

- طرق قياس القيمة الاقتصادية للتربية ، والتعليم .
- تكلفة التربية ، والتعليم ، وما يرتبط بهما من عوامل تؤدي إلى خفضها .
- الجودة التربوية ، والتعليمية ، وانعكاساتهما الإيجابية على التنمية الاقتصادية .

وبالتالي فإنّ الحقيقة الواضحة تدل على أنّ الأصول ، والأسس إذا ما اقترنت مع بعضها البعض ، وتم مزجها بصورة ملائمة ، ومدروسة فإنّها تؤدي دورا كبيراً في تطور ، وتنمية الاقتصاد من خلال زيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي زيادة نصيب الفرد ، وتحسين الأوضاع المادية ، والمعيشية ، فالأصول التي تمثل الأداة القادرة على توفير كل ما تحتاجه المشاريع الإنتاجية من سيولة نقدية ، أو معدات إنتاجية متنوعة ، والأسس التربوية التي تستهدف سلوكيات أفراد المجتمع ، والانتقال بهم من سلوك الاستهلاك ، واللاّمبالاة ، واللاّعقلانية إلى السلوك الاستثماري ، والتصرف العقلاني ، وكذلك تؤدي الأسس التعليمية ، وعلى وجه الخصوص العلوم الجامعية منها كونها تعد "مرآة ، وأساس الحاضر ، والمستقبل ، والأقدر على بناء الشخصية ، وغرس القيم ، وتنمية المواهب ، والاتصال بالمجتمع الخارجي ، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، والعمود الفقري لحركة التنمية الاقتصادية" (سلمان ، 2011 : 11) .

فكما أنّ للأصول الاقتصادية دورٌ متميز في تحقيق التنمية الاقتصادية فإنّ للأسس التربوية ، والتعليمية دور لا يقل عن الدور الذي تؤديه الأصول الاقتصادية في تحقيق التنمية الأمر الذي دفع العديد من الاقتصاديين إلى عرض عددٍ من القضايا التي توثق أهمية الأسس التربوية ، والتعليمية إلى جانب الأصول الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهي على النحو الآتي (عمر ، حميد ، 2000 : 6-8) .

- تعد الأسس التربوية ، والتعليمية من أهم الجوانب التي تخدم عملية التنمية لاسيما التنمية الاقتصادية لما ترسخه من وعي ، وإدراك بالنسبة للمجتمعات البشرية .
- تسهم الأسس التربوية ، والتعليمية في تنمية المجتمعات ، وتوسيع الخيارات الاقتصادية ، والاجتماعية ، ورفع القدرات الفكرية ، والذهنية ، والمهارات الفردية ، فضلاً عن المساهمة الفاعلة في النشاطات ، والفعاليات الاقتصادية التي تؤدي دورا متميزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- عدم امكانية تحقيق تنمية متكاملة الجوانب ما لم يكن للأسس التربوية ، والتعليمية دورٌ فاعل إلى جانب الأصول الاقتصادية في تعزيز التنمية الشاملة لا سيما الاقتصادية منها ، وهو ما دأبت عليه الدول المتقدمة منذ وقت مبكر ، وحصدت نتائجه تنمية اقتصادية متقدمة .

- النظر للأسس التربوية ، والتعليمية على أنها سلع استثمارية لانعكاساتها الإيجابية في تحسين القدرات الإنتاجية ، ورفع معدلات الدخل القومي بل ، وتحقيق مجموعة من العوائد .

وعلى كلٍ فعند الحديث عن الأصول الاقتصادية لا بد من الحديث عن الأسس التربوية ، والتعليمية والشكل الآتي يوضح أيضا الآثار الإيجابية للأسس التربوية ، والتعليمية على مستوى الدخل عبر الزمن استنادا إلى معدل الربحية السنوي ، والبالغ 10% بحسب تقديرات البنك الدولي .

الشكل (3) الآثار الإيجابية للأسس التربوية ، والتعليمية على الدخل

بو طيبة، فيصل .(2012) . العائد من الاستثمار في التعليم ، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية ، العدد (7) ، جامعة سعيدة : 71 ، الجزائر

ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن التعليم الذي هو جزء من الأسس ذا أهمية كبيرة في رفع مستوى الدخل بالنسبة للفرد ، والمجتمع لما يقوم به من تطوير للقوى البشرية العاملة في مختلف المؤسسات الإنتاجية .

وأكدت العديد من الدراسات ، والأبحاث الاقتصادية ، والتربوية ، والاجتماعية على حقيقةٍ مهمة ، وهي أن العائد المالي للأسس التربوية ، والتعليمية ، والمتمثلة بتطوير سلوكيات أفراد المجتمع ، وتطويرهم ، ورفع قدراتهم ، ومهاراتهم يمثل 75% فيما يمثل العائد المالي للأصول الاقتصادية 25% (صباح ، 2008 : 3) .

واستناداً لما تم ذكره والتطرق إليه فإنّ قيام المشاريع الاستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية تقوم على أساسين مهمين لا يمكن فصلهما عن بعضهم البعض يتمثل الأساس الأول بالأصول الاقتصادية التي تمثل رؤوس الأموال بشقيها الثابت ، والمتداول ، والأساس الثاني يتمثل بالأسس التربوية ، والتعليمية إذ أصبح دمجهما ، ومزجهما حالة حتمية لا يمكن لأيّ عملية تنموية أن تبدأ بالانطلاق بأحد الأساسين دون الآخر .

ومن هنا يتضح تأثير كلٌ من الأصول ، والأسس في مجريات التنمية الاقتصادية ، والقيمة المتحققة منهما في دفع عجلة الإنتاج الصناعي ، ورفع كفاءة العمليات الإنتاجية ، والمساهمة الفاعلة في رفع مستوى الدخل القومي ، وزيادة نصيب الفرد ، ورفع مستوى الرفاهية ، وتحسين العلاقات الاجتماعية ، وحل مشكلة البطالة (حاجي ، 2015 : 16) .

وكذلك يمكن القول بأنّ التنمية تعد "حركة ديناميكية علمية مخططة ، وتعبئة اجتماعية شاملة لموارد المجتمع ، وطاقاته الاقتصادية ، والبشرية ، والثقافية كافة من خلال فلسفة واضحة تهدف إلى تحرير الطاقات الكامنة ، وتوفير الاحتياجات الأساسية ، وتحقيق فرص في العمل ، والإنتاج ، والثروات" (الحوت ، شاذلي ، 2007 : 19) .

ومن أبرز العوامل التي دفعت الاقتصاديين للاهتمام بالأسس التربوية ، والتعليمية هو الإدراك المتزايد لدول العالم لا سيما الدول النامية بأهميتهما ، ودورهما المتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وهو ما حصل في العديد من الدول على الرغم من افتقارها للموارد الاقتصادية ، وعدهما محاور رئيسة للتنمية الاقتصادية ، ودلالة واضحة على عمق العلاقة القائمة بين الأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية ، والتي تعد علاقة توازن في المدى البعيد من حيث التفاعل ، والتأثير المتبادل (العادلي ، 2013 : 53) .

وقد سلط العديد من المفكرين الضوء على أهمية الأسس التربوية ، والتعليمية بعدهما سلعا استثمارية أدت دورا مهماً ، ومتميزا إلى جانب الأصول في التأثير على التنمية الاقتصادية ، والتطورات التي تشهدها العديد من بلدان العالم منذ خمسينات القرن الماضي ومن ذلك دراسة شولتز لمضاعفات الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية للعام (1929) ، والذي بلغ (150) بليون دولار فيما بلغ في العام (1957) ما مقداره (302) بليون دولار ، وكانت الحصيلة المالية المتحققة لعنصر العمل الذي يعد نتاج للأسس التربوية ، والتعليمية 75% ، فيما بلغت الحصيلة المالية المتحققة من الأصول الاقتصادية 25% الأمر الذي عزّز من اجمالي المخزون التعليمي للقوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية بما قيمته (180) بليون دولار (التل ، 1991 : 47–48) .

وعلى الرغم من أن دراسة شولتز دراسة قديمة لكنها تعكس مدى اهتمام الدول بالأسس التربوية ، والتعليمية إلى يومنا الحاضر ، وهو ما جعل منها دولا متقدمة حققت تنمية اقتصادية مهدت الطريق للوصول إلى مراحل متطورة في مجالات النمو الاقتصادي على عكس المنهج الذي سارت عليه أغلب الدول النامية التي مازالت تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية .

كل ما سبق يشير إلى أهمية الأسس التربـوية ، والتعليمية ، والتي يمكن اجمالها بالنقاط الآتية (أبو تراب ، 2021 : 78–79) :-

- تعد الأسس التربوية ، والتعليمية ضرورة ملحة إل جانب الأصول الاقتصادية ، ولا بد من استمرارها بانسيابية ، وتوازن .
- تعد الأسس التربوية ، والتعليمية مصدراً مهما للحصول على المهارة ، والمعرفة

اللاّزمة للعمل إلى جانب الأصول الاقتصادية التي توفر الجوانب المادية .

- يعد المخزون التعليمي الذي تحققه الأسس التربوية ، والتعليمية أحد المصادر المهمة لزيادة الدخول الحقيقية على وفق دراسة شولتز التي مرت آنفا إذ تشكل ما نسبته 75% .
- تعمل الأسس التربوية ، والتعليمية على توضيح عدد من المفاهيم ، والممارسات الاقتصادية في ميادين العمل ، وترسيخ الأساليب الاقتصادية التي تستخدم في المؤسسات الانتاجية كافة .

وبالتالي فإن العلاقة القائمة بين الأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية تعد علاقة وثيقةٌ ، ومتكاملة ، فالأصول توفر الموارد المادية التي تؤدي إلى تطوير الأسس التربوية ، والتعليمية ، والارتقاء بمستواها ، فيما توفر الأسس التربوية ، والتعليمية الكوادر البشرية المدربة ، والماهرة ، والمتخصصة التـي تنظر للعمل بشكل
ايجابي ، وتعمل على تعزيز الاقتصاد ، وتطويره في مختلف المجالات ، فضلا عن قدرتها على مواجهة التحديات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية موضوع البحث .

العراق حاله حال بقية الدول التي تسعى جاهدة للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة ، والمتطورة اقتصاديا فهي تحاول خلق بيئة مناسبة للتوليف بين الأصول ، والأسس لكونها قد أدركت أهمية الجانبين لكنها في كل مرة تُغلب الجانب المادي المتمثل بالأصول الاقتصادية على الجانب الإنساني الذي تمثله الأسس التربوية ، والتعليمية بسبب الوفرة المالية التي تحصل عليها من خلال صادراتها النفطية ، وعدم الاهتمام بالعوائد المادية التي يحققها المخزون التعليمي كما هو الحال في الدول المتقدمة ولعل الظروف ، والأوضاع التي مرّ بها العراق من حروب ، وعقوبات اقتصادية ، فضلا عن الأحداث التي سبقت ، ورافقت العام 2003 ، والاضطرابات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وانعدام الأمن ، والاستقرار "أثر سلبا على كل ما يتعلق بالأسس التربوية ، والتعليمية بدلالة تراجع القطاعات التربوية ، والتعليمية ، وخلق مجموعة من المشكلات الإدارية ، والتخطيطية ، التي أدت إلى تراجع برامج التنمية الاقتصادية" ، ويمكن اجمال تلك المشكلات على ضوء المؤشرات الاحصائية بالآتي (أيوب ، عبد العزيز ، 2006 : 186-188)

- مشكلة فشل التنسيق بين الخطط الخاصة بالأسس التربوية ، والتعليمية ، وبين الخطط الخاصة بالأصول الاقتصادية ، وبالتالي فإنّ فشل التنسيق بين الأصول ، والأسس يشكل عقبــة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية .

- المشكلة المتعلقة بنوعية الوسائل ، والآليات الخاصة بالأسس التربوية ، والتعليمية التي لا تنسجم ، وطبيعة أفراد المجتمع ، ولا توفر لهم الفرص الملائمة لتنمية قابلياتهم ، ومهاراتهم الفكرية ، والذهنية ، ولا تمنحهم القدرة على مواكبة التطورات تحقيقا للتنمية الاقتصادية أما ما يحدث في العراق هو استخدام الوسائل ، والآليات التقليدية التي تم مغادرتها منذ وقت طويل .
- ضعف تأهيل العاملين بالقطاعات التربوية ، والتعليمية ، وعدم تمكينهم من قيادة المجتمع نحو التطوير .
- عدم مواكبة الأسس التربوية ، والتعليمية للتطــورات التكنولوجية ، والتقنية ، واهتمامها بالجوانب الأكاديمية .

فضلا عن ذلك فإن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه القطاعات التربوية ، والتعليمية ، ودوائر البحث ، والتطوير ، ويجعلها عاجزة عن تأدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتمثل بالآتي (العبادي ، 2018 : 136–139) :-

- قلة التخصيصات المالية التي تحظى بها المؤسسات التربوية ، والتعليمية ، ودوائر البحث العلمي ، والتطوير .
- هجرة العلماء الذين يقع على عاتقهم تربية ، وتعليم أفراد المجتمع ضمن القواعد العامة للأسس التربوية ، والتعليمية .
- عدم التنسيق بين مخرجات الأسس التربوية ، والتعليمية ، ومتطلبات سوق العمل الداعمة للتنمية .
- الفساد المالي ، والإداري الذي يسيطر على نصف عائدات النفط ، وعدم السماح لها بتطوير المؤسسات التربوية ، والتعليمية لرفع المخزون التعليمي التي تقدر عوائده بحدود 75% على وفق دراسة شولتز .

يتضح مما سبق أن وجود مثل هذه التحديات يحول دون تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في العراق مما يجعله يعتمد بالدرجة الأساس على الأصول الاقتصادية من خلال ما يوفره القطاع النفطي من جهة وضعف الاعتماد على الأسس التربوية ، والتعليمية التي أدت ، وتؤدي دوراً محـوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ، وبالتالي يجب على العراق أن يتجاوز كل المشكلات ، والتحديات ، والأسباب التي تقيد عمل الأسس التربوية ، والتعليمية ، والعمل على تحقيق متطلبات النجاح المتمثلة بعدد من الاجراءات والآليات الآتية (العبادي ، 2018 : 139–141) :-

- تحقيق الاستقرار السياسي ، والأمني بعده أحد المحددات الرئيسة في اتخاذ القرارات ، وتوفير البيئة الملائمة لجذي الاستثمارات ، والقدرة على خلق الابتكارات .
- تشريع القوانين التي تُعنى بالطاقات العلمية الرائدة ، والقائدة لمؤسسات التربية ، والتعليم ، ودوائر البحث العلمي .
- إنشاء ، وتطوير البنى التحتية لمرافق التربية ، والتعليم ، وتوفير كل الدعم اللاّزم لجعلها مراكز ابداعية قادرة على خلق الأجيال المتسلحة بالعلم ، والمعرفة .
- الاستفادة من كل الامكانات التي تقدمها مؤسسات التربية ، والتعليم من خلال ما تم ترسيخه عبر الأسس التربوية ، والتعليمية ، ومواجهة كل المشكلات التي تواجه المجتمع ، وتعرقل عمليات الدمج مع الأصول الاقتصادية الداعمة للتنمية الاقتصادية .
- الاستفادة من تجارب الدول التي اهتمت بالأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية في دعم التنمية الاقتصادية –كما مر ذكر عدد من الدول – .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لكون الأسس التربوية ، والتعليمية تشكل الجوانب الإنسانية يترتب عليها من عوائد متعددة لا تقل عن تلك العوائد التي تحققها الأصول الاقتصادية ، والتي يمكن عرضها بالجدول الآتي .

الجدول (1) العوائد الناتجة عن الأسس التربوية ، والتعليمية

أنواع العوائد	تفاصيل العوائد
العوائد المادية	تساهم الأسس التربوية بخلق منافع اقتصادية تتمثل بنمو الدخل القومي ، وزيادة متوسط نصيب الفرد ، وتسهم في تنشيط الفعاليات الاقتصادية من خلال تطوير عمليات الإنتاج .
العوائد غير المادية	وتتمثل هذه العوائد بمجموعة من التغيرات التي تطرأ على البنيان الاجتماعي الذي تندرج تحته أوجه السلوك الإنساني في أي مجتمع .
العوائد الفردية	وهي المكاسب ، والمنافع الاقتصادية التي يحصل عليها الفرد على شكل دخول مالية نتيجة مهاراته وخبراته المكتسبة لقاء النشاطات التربوية ، والتعليمية .
العوائد الاجتماعية	وهي المكاسب ، والمنافع الاقتصادية التي حصل عليها أفراد المجتمع بصورة جماعية متمثلة بالعوائد المادية ، والمعنوية .

العوائد المباشرة	وتشمل المنافع الاقتصادية المتمثلة بزيادة الدخول لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام نتيجة للتغيرات المتلاحقة نتيجة للتطور التكنولوجي ، والتقني .
العوائد غير المباشرة	وتتمثل العوائد غير المباشرة بالآثار المترتبة على تطور الأسس التربوية ، والتعليمية مثل خفض معدلات الجريمة .

محمد، محمد النصر حسن ، ابراهيم، آمال محمد ، عثمان، أسماء السيد .(2017) . عائدات التعليم ، مجلة كلية التربية قنا ، العدد (33) ، جامعة جنوب الوادي ، ص : 392–394، مصر العربية

يتضح من خلال الجدول (1) أن هناك عوائد اقتصادية متعددة تعد حصيلة للاهتمام بالأسس التربوية ، والتعليمية التي تستهدف سلوكيات أفراد المجتمع ، والعمل على رفع مهاراتهم الفنية ، والتقنية ، ورفع مقدرتهم الفكرية ، والذهنية ، والتي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج ، وزيادة العوائد الاقتصادية المتحققة حالها حال الاهتمام بالأصول الاقتصادية بصورتها المادية الثابتة ، والمتداولة ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

ونتيجة لذلك فإنّ الدول أصبحت تهتم بالأصول الاقتصادية ، والاستثمار فيها تحقيقاً للتنمية الاقتصادية ، وبنفس الاتجاه فهي تهتم بالأسس التربوية ، والتعليمية ، والتي أصبحت ذات أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية الأصول ، وقد تم ذكر ذلك سابقا ، وفضلا عن ذلك فقد عملت على مزج ، وتوليف كل من الأصول ، والأسس بحسب ما تقتضيه الحاجة على أن يكون للأسس النصيب الأكبر ، وبالتالي فإنّ "أي مشروع اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ما هو إلاّ عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتشابكة ، والمترابطة بشكل متناسق ، وإنّ الفصل بين أجزائها سيُؤدي إلى نتائج منقوصة بل قد يُؤدي إلى توقف المشروع عن العمل ، وبالتالي تعطيلٌ لمشاريع التنمية الاقتصادية" (زردق ، بسيوني ، 2011 : 8) .

وهو ما انعكس سلبا على مشاريع التنمية في العراق بسبب الفصل بين جزأين من أجزائها يتمثل الأول بالجزء المادي الذي توفره الأصول الاقتصادية ، فيما يتمثل الثاني بالجزء الانساني الذي تمثله الأسس التربوية ، والتعليمية ، فكان من نتائج ذلك الحقائق الآتية (سلمان، 2011 : 118–119)

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، وبالتالي عدم استجابته للمتغيرات التي تحصل في حجم الإنتاج .
- أحادية الاقتصاد العراق ، واتصافه بالريعية لاعتماده بشكل كلي على الإيرادات النفطية .
- تعرض الاقتصاد العراقي للصدمات الداخلية ، والخارجية بسبب عدم الاستقرار في الداخل ، والتغيرات ، والاضطرابات التي تطرأ على الساحة الدولية ، والاقليمية على حد سواء .

ويمكن أن نشاهد هذه الحقائق في أغلب الدول التي لا تهتم بالأسس التربوية ، والتعليمية في الشكل أدناه الذي يوضح حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

الأمر الذي دفع دول العالم ، والدول العربية إلى تبني مشاريع التنمية على وفق التصورات الحديثة للتنمية القائمة على الاهتمام بجانبي الأصول ، والأسس ، وانعكاس ذلك على معدلات الناتج المحلي الاجمالي ، وانعكاساته على تطور ، وارتفاع نصيب الفرد ، والشكل الآتي يوضح ذلك .

الشكل (4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية للمدة (2009–2010)

العادلي، عادل مجيد .(2013) . مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (35) ، ص 56 :

نلاحظ من خلال الشكل (3) أن معدلات نصيب الفرد تتفاوت من دولةٍ لأخرى تبعا لإمكاناتها المادية ، وتطور قواها البشرية من خلال اعتماد الأسس التربوية ، والتعليمية ، فضلا عن اعتمادها على الأصول الاقتصادية ، وبالتالي تطور قدراتها الذاتية من خلال عمليات المزج ، والتوليف بين الأصول ، والأسس ما ساهم بصورة مباشرة ، وغير مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية كنتيجة حتمية لما تمت الإشارة إليه ، كما يتضح من الجدول أن نصيب الفرد العراقي السنوي يعادل (9,360) ، وتعد نسبة متدنية قياسا بصادرات العراق النفطية ، وبالتالي فإن العلاقة بين الأسس التربوية ، والتعليمية يمكن تقييمها من خلال المقارنة بين البلدان القائمة على أساس معطيات تتضمن متغيرات تفسيرية للأصول الاقتصادية ، والأسس التربوية ، والتعليمية للعلاقة التكاملية بين المتغيرين .

النتائج

- تمثل الأسس التربوية والتعليمية محورا أساسيا من محاور التنمية الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها .
- تؤدي الأسس التربوية ، والتعليمية إلى جانب الأصول الاقتصادية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- اعتماد العراق على الجوانب المادية بالدرجة الأساس ، ويعد سببا في عدم الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية .
- ضعف التشريعات القانونية والاجراءات الحكومية في مجالات التنمية .

التوصيات

اعتماد الأسس التربوية ، والتعليمية كأسس تنمية ، والعمل على تطويرها بكل السبل الممكنة .

- العمل على توليف ، ومزج الأسس ، والأصول باعتبارهما كلٌ لا يتجزأ .
- انتهاج السبل التي اتبعها أغلب دول العالم في الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية .
- اعتماد الاجراءات الكفيلة بتنفيذ الخطط التنموية من خلال التركيز على جانبي الأصول ، والأسس .

المصادر

- أطلس البيانات .(2022) . التصنيفات العالمية –احصائيات دولية واقليمية وبيانات قومية https://knoema.com>atlas
- الأمم المتحدة / الإسكوا .(2022) . تعريف الأصول الاقتصادية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا https://www.unescwa.org
- أبو تراب، تغريد قاسم محمد .(2021) . اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، مجلد (17) ، العدد (26)

•أونو، كينئيتشي .(2007) . التنمية الاقتصادية في اليابان –الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية ، ترجمة خليل درويش ، مراجعة هيروشي شيوجيري ، منى البردعي : دار الشروق ، القاهره . مصر

•أيوب، حارث حازم ، عبدالعزيز، أحمد عبد العزيز .(2006) . أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية ، دراسات موصلية ، العدد (13) ، كلية الآداب –قسم علم الاجتماع

•التل، كامل رشيد علي .(1991) . أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية –جامعة اليرموك ، عمان – الأردن

•باكو، أم الخير ، حاج، فاطمة .(2020) . أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من (1980–2018) ، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة أحمد دراية

•بو طيبة، فيصل .(2012) . العائد من الاستثمار في التعليم ، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية ، العدد (7) ، جامعة سعيدة : الجزائر

•حاجي، هدى .(2015) . دور الانفاق العام على المنظومة التربوية والتعليمية في تحقيق النمو الاقتصادي . دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1974–2012) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير . جامعة محمد الصديق بن يحيى

•حجيلة، رحالي ، رفيقة، بو خالفة .(2016) . التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر ، المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر

•الحوت، محمد صبري ، شاذلي، ناهد عدلي .(2007) . التعليم والتنمية ، مكتبة الانجلو المصرية للنشر ، القاهرة . مصر العربية

•الحيارى، آلاء .(2015) . أصول التربية الاجتماعية –الثقافية –الاقتصادية ، ط : 4 ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمّان –الأردن

•خلف، حازم محمد .(2020) . الأسس والأصول الاقتصادية للتربية كلية التربية ، قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية ، جامعة الأنبار : العراق ig.https://www.uoanbar.edu>

•زردق، أحمد عبدالرحيم ، بسيوني، محمد سعيد .(2011) . مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية ، كلية التجارة ، جامعة بنها –مصر العربية www.pdffactory.com

•سلمان، صبا علاء .(2011) . دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة (العراق ، مصر) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء : العراق

•شريف، عبدالقادر .(2020) . التربية الاجتماعية والدينية في رياض الأطفال ، قسم الأسرة والمجتمع ، دار المسرة للطباعة والنشر ، عمان : الأردن

•الشمري، محمد جبار طاهر .(2008) . اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر انموذجا ، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الكوفة : العراق http//www.docudesk.com

•العادلي، عادل مجيد .(2013) . مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد (35) : العراق

•العبادي، رائد خضير عبيس كاظم .(2018) . دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي . تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء

•عامر، طارق عبدالرؤوف .(2008) . أصول التربية "الاجتماعية .

الثقافية الاقتصادية" / الاصدار التجريبي الرياض– المملكة العربية السعودية www.pdffactory.com

- علي، أنوار محمود .(2012) . دور التربية في التغيير الاجتماعي ، مجلة كلية العلوم الاسلامية المجلد (6) العدد (12) ، جامعة الموصل : العراق

- الفاروق، بن خيرة عمر .(2016) . دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي . دراسة حالة الجزائر 2011– 1990 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير . جامعة محمد بن باديس : الجزائر

- فريق عمل دفترة .(2021) . رؤوس الأموال –أهمية رأس المال ، المركز التعليمي . إدارة الأعمال ، القاهرة –مصر https://www.daftra.com

- كريدي، ابتسام عبده علي .(2006) . الفرق بين أصول التربية . أسس التربية . مبادئ التربية (مفهومها والجوانب التي تدرسها ، المجالات ، الأهداف) ، كلية التربية ، جامعة جازان –المملكة العربية السعودية

- يو، لي كوان سنغافورة .(2007) . قصة سنغافورة . مذكرات لي كوان يو (نقله للعربية هشام الدجاني) ط : (1) العبيكان للنشر ، الرياض . المملكة العربية السعودية